

تقرير جلسة تقييم مشروع الأربعاء السوري

كانت هذه الجلسة من جلسات مشروع الأربعاء السوري بتاريخ 20\11\201 مخصصة للحديث مع ضيوف الجلسات السابقة حول المشروع بحد ذاته، من أجل أن نفكر سويا في الحركة مع حضور الأربعاء والأصدقاء والمقربين ونعرض تجربتنا في الأربعاء السوري وغيره من مسارات عمل الحركة. بدأ النقاش بتوضيح الفكرة الأساسية من المشروع التي كانت إيجاد ملكية مشتركة بيننا في هذا المشروع، وهو مشروع فريد من نوعه بالنسبة لنا. انطلقنا بالفكرة لأننا رأينا أن هناك حاجة للتشاركية في النقاش حول المواضيع الراهنة وتداول قضايا الشأن العام وتوسيع نطاق العمل فلا يكون حصرياً على النخب المغلقة والمختصين، لكي يكون هذا المنتج قادراً فعلاً على الانتشار وكي يكون لدينا مخرجات مشتركة، ونحاول الوصول إلى أشخاص فاعلين في القطاعات المختلفة، يجب أن نمتلك الرؤية المجتمعية الكاملة قبل الانتقال إلى الإجراءات التنفيذية، والأساس لذلك هو المشاركة وتبادل الأفكار حول التطوير وكيفية إنجازه.

عنواننا الأساسي دائماً هو الشأن العام والمشاركة فيه من قبل السوريين، بسبب حالة الانفصال بين الناس ومتخذي القرار، فليس هناك دور القيادات المجتمعية ولا القوى المدنية، وإلى جانب ذلك لا يوجد ابدا صدى مجتمعي الخطط الحكومية مهما كانت جيدة. المشاركة في الشأن العام هي معيار تطور المجتمعات، ولهذا نحن بحاجة للمساحات والوعي وتحفيز المشاركة، فكما نرى المرحلة القادمة، إذا لم تدخل حالة الاحتقان المجتمعي في أطر تنفيذية إصلاحية فسوف تتحول إلى انفجار، ويجب أولاً معالجة حالة الإحساس باللاجدوى لدى الناس ودعوتهم لامتلاك المعرفة ومن ثم تفعيلها.

الأربعاء السوري مساحة للرأي والتنوع كي تكون طريقة تفاعلية توضع فيها كل الأفكار والعناوين الثقافية والاجتماعية وغيرها وهي ضمن سياق عملنا العام على الحوارات السورية السورية، فالسوريون اليوم هم الأقل تأثيراً فيما يتعلق بمستقبلهم للعديد من الأسباب، نريد نقل فكرة السياسة اليوم لتكون تعبيراً عن مصالح الناس ومدخلاً إلى الحلول، وهذا ضمن السياق العام لعملنا الذي انتقلنا فيه في عدة محطات منها ملتقى المجتمع المدني ومنصات الحوار السورية لبحث الخيارات الاستراتيجية للسوريين ومشروع الادارة المحلية وملتقيات الشباب والشأن العام، وذلك كله ياتي ضمن قطاعات عملنا التي قسمناها إلى: الهوية والانتماء (ويندرج تحتها العمل الثقافي والمصالحات والحوار) – الحوكمة (ويندرج تحتها مشروع الادارة المحلية والتنمية) - دعم المجتمع المدني وتمكين قدراته (ويندرج تحته مشاريع تميكن الشباب في الشان العام).

نحن بحاجة للمشاركة المجتمعية وللمخمدات المجتمعية، ولأن لا يكون النفس المجتمعي جافاً، الحل قائم على مشاركة الناس لهذا علينا خلق برامج ومبادرات لتحفيزهم، وهذا بحد ذاته أمر مطروح للنقاش ويحتمل الخطأ والصواب.



ويمكن تقسيم الأفكار التي طرحت في النقاش إلى ثلاث عناوين رئيسية وهي:

نظرة عامة على واقع المجتمع المدنى:

- لايمكن الإنطلاق بسوريا دون عمل مجتمعي يكون داعماً للدولة ومؤسساتها، قادر على خلق التواصل بينها وبين حاجات الناس، ويثبت الثقة بالمؤسسات.
- ليس لدينا قناة واضحة للتواصل بين الحكومة والشعب ولا حتى الناشطين المجتمعيين، لا يعرف أصحاب المشاريع والمبادرات كيفية التواصل مع أصحاب القرار، ونحن بحاجة لهذه القناة وبحاجة لمنصة لمناصرة قضايانا وإيصال أفكارنا، فالعمل والسعي في الشأن العام اليوم لا يعود علينا بنتيجة.
- العلاقة بين ناشطي ومنظمات المجتمع المدني غير مؤطرة وغير منظمة ولا يمكن الاعتماد على وزارة الشؤون الاجتماعية لتأطير العمل المدني، فهي قاصرة على العمل الاغاثي والأهلي، وفي ظل عدم وجود قانون متطور ينظم الفعاليات المدنية والثقافية والمدافعة والمناصرة لقضايا الشان العام، علينا فعل هذا الشيء بذاتنا وتنظيم جهودنا في هذا الصدد، والدفع باتجاه ايجاد البنية القانونية والتشريعية المناسبة.
- الإطار القانوني حاجة أساسية لتنظيم العمل المدني وأحياناً تكون القوة المجتمعية خطوة أولى لتحقيق الإطار القانوني مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحالة المجتمعية لا حاجة لديها لإطار قانوني كي تضغط لأمر معين أو لدعم نشاط محدد بحد ذاته، لأن من حق المجتمع أن يتحرك لتحقيق مصالحه والتنظيم يأتي لاحقاً.
- مقدار تأثيرنا في هذا الملتقى (الأربعاء السوري) صغير جداً وقد لا يكون تأثيراً على مجريات مجتمع وحكومة، لكن المطلوب هو عشرات ومئات الملتقيات لإحداث الأثر، الحاجة إلى وجود الجمعيات والمنظمات ولدت في ظل غياب الدولة عن بعض الأماكن، وفي حال انتهاء الحرب نسبياً لن يسمح ببقاء هذه المنظمات، فالقضية هنا هي الحفاظ على الخطوة التي قطعناها، ولا يمكن إنجاز هذا دون الأطر القانونية اللازمة.
- عقد الثقة أمر أساسي في العلاقات الإنسانية والاقتصادية والعلاقات بين الحاكم والمحكوم، إذا استطاع هذا الجيل إعادة صياغة هذا العقد مع كل الأطراف الأخرى وإذا احترمت جميع الأطراف هذا العقد فهذه ستكون بوابة كبيرة لكثير من العمل المجتمعي.
- التلفزيون السوري وغيره، غرف التجارة والصناعة، المراكز الثقافية وغيرها، تقدم جلسات وندوات اختصاصية وأحياناً غاية في الأهمية، لكن لا أحد يتابعها، وأتساءل لماذا يحصل هذا الأمر، ريما يكون بسبب عدم إيمان الناس، وربما بسبب طرح المواضيع المركزية



الكبيرة التي ينمحي أثر النقاش فيها بسبب عدم المتابعة، فجلسات النقاش والحوار وحضور الاختصاصيين أمر نافع وجيد، ولكن تفعليها أمر آخر وعلى مستوى آخر علينا البحث عنه.

- قد تكون الجهات الرسمية والحكومية بانتظار مقترحات ومبادرات للتعاون معها ودعمها، وربما نحن لدينا حكم مسبق بأنهم لا يريدون التعاون معنا، ولا نقوم باستغلال القنوات الموجودة حالياً المتمثلة بالنقابات والاتحادات وغيرها من التنظيمات المجتمعية بينما نفكر بفتح قنوات أخرى.
- نحن بحاجة لتحديد ما نتبعه حقاً في العمل المدني، رغباتنا أم إرادتنا؟ أم نتبع الموجات الحالية لدى المنظمات. كان عملنا في مثل هذه الجلسات هو أن نحاول توسيع الهوامش المتاحة لنا، وربما نحصل على الثقة المجتمعية، طالما أن العمل المدني غير مماسس وغير مؤطر فلذلك حاضنتنا الأساسية هي المجتمع.
- مطلوب منا أن نوجد تعريفاً لعملنا المدني، لأن الناس لا تعرفه، وبعدد التعريف نأخذ الاعتراف، فالاعتراف نتيجة لوضوح التعريف وأيضاً لنجاح العمل.
- كان لدينا حلم وهو أن نتجاوز الطريقة البرجوازية في الديمقراطية وهي البرلمانات والمؤسسات المعروفة، كان حلم الاشتراكيين هو أن تأخذ المنظمات الشعبية للعمال والفلاحين والنقابات دوراً فاعلاً في القرارات الكبرى، لدينا أزمة كبيرة وهي أننا تحولنا إلى نمط من السلطة الاستقراطية وإلى رعية، وهذه الرعية لا تستطيع رغم أنها تحاول بكل الأشكال أن تتأطر ولا تستطيع التأثير في القرار.
- نرى في لبنان كيف قفزت المسائل المعيشية البسيطة إلى السياسة الكبرى، وفي العراق أكثر، وبالتالي لا نستطيع القول أننا سنعمل في حدود مطلبية صغيرة وحدود من الحرية، الحرية دوماً هي حرية ملموسة، تعطى للجهات التي تبني. وفي سوريا اليوم طريقة الإدارة طريقة أرستقراطية وهناك غياب للديمقراطيات الضرورية لبناء الوطن.
- أن تعمل هذه الحلقة الوسيطة على تفعيل المؤسسات فلا تكون مؤسسات أمرية، اتحاد نقابات العمال واتحاد الفلاحين يجب أن يكون قوة فاعلة في القرار السياسي، وليست جهات تخضع للأوامر.
- لا ضير من استخدام التمويل الأجنبي ضمن اطار القانون حين تتقاطع مصالح الممولين مع مصالحنا فالعديد من المنظمات الدولية تعمل داخل سوريا ضمن القانون ويمكن التعاون معها. بناء السلام ليس رفاهية، استئصال النزعة الثارية ليس رفاهية، نشر مفهوم المواطنة وتأصيله ليس ترفأ
- لا شيء في العالم غير متعلق بالسياسة، لكن هناك فرق بين أن يكون متعلقاً بالسياسة وبين أن تكون هويته سياسية، كثير من منظمات المجتمع لمدني حاولت تبني مشاريع سياسية مموهة وهذا استفز أصحاب القرار ومراكز القوى، أما العمل على السياسات العامة بطريقة



مدنية فهو شيء آخر مختلف تماماً. وحتى نستطيع ترسيخ مكانة المجتمع المدني يجب حشد تأييد مجتمعي عبر مشاريع تخدم الناس وهذا مصدر المشروعية الوحيد.

- ينقصنا التشاركية بين الجمعيات، لا يوجد بيانات مشتركة ولا مشاريع متكاملة تؤمن لنا المناصرة للعمل، هناك مشاريع كثيرة يمكن تطوير ها بحيث نكون فعلاً ذوي فائدة خدمية.
- جميعنا بحاجة للقاء وتداول الأفكار وهذا إنجاز بحد ذاته، لأن تطوير الأفكار والأدوات مهم جداً، فمعيار كون الدولة فاشلة هو جهل أفرادها وفردية اتجاهاتهم، هذه الجلسات يمكن أن تكون مقدمة لخطوات أخرى.
- لا يمكن بناء البلد دون بناء السلام، والمواطنة حقنا الذي علينا الحصول عليه وبأسرع وقت، قادرين أن نكون جزءاً من المجتمع الدولي دون أن نتجزا، ولكننا بحاجة لتبديل الأطر المدنية والسياسية.
- علينا ترشيق قدرة صاحب القرار ومؤازرته، لأنه على مدى الزمان تكلست مفاصل القرار وأصبح حد الليونة لديها غير كافي للتفاعل مع المجتمع. والحد الأقصى من الحرية في منظمات المجتمع المدنى غير كافي لضبخ الطاقات وإعطاء الزخم لنشاطاتها.
- الوصول والاستمرارية مؤشرات أساسية وهامة لكون المشروعذو فائدة كبيرة وجميعنا نعمل ضمن حدود المتاح، من المهم جداً اننا نتواصل مع بعضنا لأننا متنوعون ولسنا من خلفية واحدة و لا من فئة واحدة.

ا۱- توصیات ومقترحات من الحضور تخص الاربعاء السوری:

- من الضروري محاولة دعوة جهات رسمية في الجلسات كي نستطيع التحدث معهم وإيصال أفكارنا و رؤانا إليهم.
- يجب الانتقال بالأربعاء السوري إلى مرحلة أوسع وهي خلق القنوات وهذا يحتاج الإرادة أولاً، وهذا غير موجود لدى السلطة وهنا نحتاج إلى الضغط عليها كي نستطيع الحصول على الرخص والموافقات.
- ضمن عملية فلترة يمكننا البحث عن النخب الحقيقية العاملة في الشأن العام وأن نضيف اليها الخبرات ونوسع عملهم على مستوى سوريا فيصبح لدينا نخب في جميع الاختصاصات، وبعدها نضع مشروعاً حقيقياً للعمل يمكننا من خلاله فتح القنوات. ويمكن لأجل هذا الاستعانة بوسائل الإعلام والمواقع الالكترونية الداخلية والخارجية غير المنحازة.
- علينا العمل على سبل الحماية من الأزمات قبل وقوع الكوارث الاجتماعية، وهذا من خلال صنع دائرة لوضع القرار أعلى من المستوى التنفيذي.



- علينا استغلال الهوامش والبدء خطوة خطوة بتنفيذ نشاطات ضمن المتاح لدينا من إمكانيات وانطلاقاً من هذا يمكننا التوسع إلى نشاطات ذات مستوى أعلى.
- يجب أن نرفع ورقة توصيات بعد كل جلسة إلى جهة من الجهات، مجلس الشعب، أو الوزارات أو أياً من كان صاحب القرار في الأمر.
- عملنا كله هو لبناء مناصرة لقضايانا، لذا علينا السعي أكثر للانتقال إلى العمل على الأرض.
- يجب وضع خطة وأهداف مرحلية لجلسات الأربعاء السوري وأن ننتقل إلى هدف أكبر من التثقيف والتوعية
- نقترح مناقشة بند واحد في موضوع معين في الجلسة كي لا يتشعب النقاش ويكون عمومياً.
 - من الأفضل أن تكون الجلسات نصف شهرية وليس أسبوعية.
 - أن تعتمد الجلسات على در اسة حالة.
- البحث عن شكل قانوني ومؤسساتي لجلسات الأربعاء السوري كي ينتشر أكثر وتشارك فيه جهات أخرى.
 - يجب أن نبني شراكات وليس تبعيات، سواء مع الحكومة أو مع المنظمات.
- شكل الدعوات تخصصي جداً، من أهم ميزات سوريا عدم وجود جزر معزولة، جميع المختصين يتشاركون خلاصة ميدانهم، وهنا أيضاً تبادل المعارف والأفكار مفيد جداً
 - الدعوات شخصية ولهذا لا يحضر أحد دون دعوة
- طالما أن قناة الإيصال هي الفيسبوك فيجب أن لا تتجاوز مدة الفيديو ثلاث دقائق، يجب أن تكون طريقة العرض أسرع للأفكار أيضاً مثلاً عرض النقاط الرئيسية، والتقارير المفصلة يمكن إرسالها بالإيميل عند الحاجة.
 - يجب ان يختار الأربعاء السوري كلمات مفتاحية قريبة من هموم الناس
- إذا لم يبنى المشروع بطريقة يمكن أن تستمر وتعمل على أهداف عامة ومرحلية وبالتالي نرى أين يمكن الوصول بهذه العملية، لن نستطيع قياس نجاحنا في هذه العملية، وبناء على هذا تحدد طريقة التواصل والأشخاص المدعوين.
- نقترح أيضاً الاستعانة باختصاصيين قبل الجلسة يقومون بإعداد دراسة حول الموضوع وبعدها يتم عرضه على الحضور ومناقشته.
- أن نحاول الاستفادة من تجارب دول العالم وتجارب المجتمع المدني في دول الأزمات لنتوصل إلى الطريقة الأفضل في إيصال عمل المجتمع المدنى وأفكاره إلى الناس.



- يجب الطلب من أشخاص أخصائيين إعداد ورقة موازية للورقة الصادرة عن الحركة وأن يكونوا بمثابة معقبين على الجلسة لتنوير جوانب أخرى يستطيع من خلالها غير المختص الإحاطة بكل جوانب الموضوع.
- كان طرح المواضيع في الجلسات متميزاً عن كل الطروحات الموجودة حالياً في المجتمع وكانت الأفكار جديدة ومختلفة وكان هناك تناول جديد لبعض الأفكار مثل جلسة "الجندر من وجهة نظر الرجال" وجلسة العلمانية.
- نقترح زيادة استقطاب الجيل الأصغر جيل شباب الجامعات لأنهم العامل الأساس في المستقبل ولأنهم متحمسون للعمل لأجل قضاياهم والقضايا الوطنية.
 - النجاح تراكمي وبعيد المدى جداً لذا لا يمكن قياسه بشكل مباشر.
- ردم وترميم الفجوات المعرفية أمر مهم جداً، وعلينا الحفاظ على مستوى معين من الخطاب، ليس نخبوياً وإنما واصل وعابر، ولكن من الضروري تسمية الأشياء بمسمياتها.
- يمكن إضافة معايير لتقييم الجلسات إلى جانب نسبة الشباب ونسبة النساء هي نسبة الوجوه الجديدة ونسبة الحضور الرسمي من الجهات المسؤولة.
- نتمنى أن يحاول مشروع الأربعاء تحرير مصطلح الوطن والوطنية والتبعية، ومحاولة الخروج بآراء مشتركة يمكن البناء عليها، وتوصيف الواقع بشكل دقيق وموضوعي. ووضع أولويات لتجنب المستقبل المؤلم.
- العمل على محورين: أفقي (هو حشد الدعم والتأييد) وعمودي (هو إحداث تأثير حقيقي وواقعي).
- حالة الاستنهاض ضرورية جداً في الوقت الراهن ويتم العمل عليها في العديد من الجهات لكن نوعية الأشخاص الحاضرين في هذه الجلسات يمكن التعويل عليها لعمل أكثر جدية.
- هناك حرائق مهولة في محيطنا ويمكن بسهولة أن تمتد إلينا يكون لها ارتدادات في الداخل أسوأ حتى مما مررنا به.

ااا- توضيحات من الحركة حول المشروع وسياق العمل:

- ضيوف الجلسات مالكين لكل مضامينها والهدف من هذه الجلسة هو توضيح ما لم يكن واضحاً لضيوف المشروعمن أهدافه وطريقة إدارته وطريقة عرض مخرجاته.
- اختيار مواضيع مشروع الأربعاء السوري ووضع الأجندة الشهرية للمشروع ليس أمراً اعتباطياً يتم بسهولة وعشوائية، بل هو مبني على قطاعات عملنا أولاً، وعلى أبعاد التنمية



التي نعمل عليها، وأحياناً مبنية على بعض المداخلات والنقاشات التي تمت إثارتها خلال الجلسات.

- نشكل اليوم مثالاً عن حالة المجتمع المدني الوليد في سوريا وهو كان أمراً تجريبياً إلى حدا ما عند البدء به وليس ممؤسساً، ونحن كنا نبحث عن الإجابات في خضم العمل به،
- جزء من مشاكلنا هي أحياناً خشيتنا من أن يصبح جمهورنا واحداً وأن لا يتجدد حضور الجلسات، وهنا يزداد التحدي أمامنا لاستقطاب حضور جديد وأفكار جديدة ، ونتمنى دوماً المساعدة في دعوة أسماء جديدة.
- الغنى المعرفي الذي تؤمنه الجلسات لكل حضورها مهم جداً ونحاول جمعه بشكل دائم وتقديمه للمتابعين لعله يكون نواة لجلسات قادمة نقوم بها نحن أو غيرها كي لا نبدأ من الصفر كلما أردنا العمل على نفس القضايا.
- نعمل على أن تستفيد الجمعيات والفرق والمبادرات الأخرى من الأوراق المعرفية التي ننتجها كي تستعين بها في عملها وبهذا نوسع مجال عمل الأربعاء.
- الترخيص إشكالية بحد ذاته لأنه يتحول إلى قيد، فهناك شكلان متاحان فقط للترخيص، إما جمعية تابعة لوزارة الشؤون والعمل وبالتالي تعمل بضوابط شديدة تمنع الحديث في السياسات العامة والقضايا المرحلية، وإما حزب سياسي، وحركة البناء الوطني ليست حزب بل هي حركة مجتمعية مدنية لاتسعى للوصول للسلطة ولمواقع القرار التنفيذي. هناك حالة وسيطة هي مركز الدراسات ولكن بعد الحصول على الترخيص تم إلغاؤه بقرار وزاري، لكن في كل الأحوال عملنا ليس بعيداً عن الدولة. كما ان الحق في التجمع هو من حقوق المواطنة الأساسية التي لاتتوقف ممارستها على التنظيم القانوني.
- نعتبر أننا في حالة اجتماعية وطنية، نعمل على المستوى المحلي والوطني، نثبت وجودنا مع الناس كحالة مجتمعية ثالثة، لسنا قطاع خاص ولا حكومة.
- ما نعمل عليه ليس بحثاً علمياً على أهمية البحث العلمي، ولكن نعمل على أمرين أساسيين هما الموضوع والأشخاص، الحامل الاجتماعي للموضوع المطروح، ومقاييس النجاح هي كم أصبحت المجموعة التي نتواصل معها قادرة على ربط هذه المواضيع التقنية مع حاجاتها المجتمعية وكم استطاعت أن تنفذ منها أو تفهمها أو تنقل التأثير إلى محيطها، لكن هذا القياس صعب جداً وأحياناً غير ممكن ويحتاج وقت طويل وأدوات صعبة.
- الانتقال من موضوع إلى آخر في الجلسات يتم بناء على ما يتجه إليه الناس كونه الأقرب لاحتياجاتهم، نحاول خلق توازن بين الأكاديمي والمجتمعي حتى تتقبله الناس، ونحاول خلق حالة متطورة تناسب الجميع.



في الختام:

نحن بحاجة اليوم لمساحة حوار، وننتظر أن تفتح هذه المساحة منذ بداية الحرب، كنا دائماً نعرف كسوريين ما الذي لا نريده في حياتنا، لكننا لم نعرف يوماً ما نريده، ولم نجلس سوياً لنفكر بما نريده، بهويتنا وحقوقنا ودستورنا، فأردنا للأربعاء ان يكون هذه المساحة، حيث يمكن لنا هنا اللقاء والتحاور وقطع خطوة ولو صغيرة جداً إلى الأمام، نعرف أننا لن نصل الآن إلى توافق طويل المدى، لكن يمكن أن نترك إرثاً للسوريين الذين سيعيشون هنا بعد عشرين عام ليعرفوا بماذا فكر السوريون الذين يعيشون اليوم في سوريا وماذا كانت همومهم وماذا أرادوا. عندما تطورت الجلسات ومواضيعها وجدنا أن بإمكاننا جعلها في صلب عمل الحركة واهتماماتها الرئيسية بشكل مركز أكثر، وكنا حريصين من الجلسة الأولى أن لا تقوم أي جلسة دون ورقة معرفية سابقة للجلسة، ودون تقرير لاحق للجلسة يكون خطوة أولى لمن سيعمل بعدنا، بحاجة أن نتعلم الحوار وأن نقتح الفضاء لسماع أصواتنا.

هذه المساحة هي لإعادة المساحات العامة للعمل في الشأن العام للناس، لأن تجارب العالم تقول أن المجتمع المدني لا يمكن له التوقف مهما كانت العوائق، وأنه دوماً يجد لنفسه طرقاً للاستمرار. ونحن نؤكد دائماً على أن مشروع الأربعاء السوري هو ملكية عامة لضيوفه ومتابعيه وليس فقط لحركة البناء الوطني، ونراهن على السوريين دوماً بأنهم قادرون على النهوض بعملية البناء.

دمشق